**عنوان المحاضرة: تاريخ ظهور الديمقراطية والتطور التاريخي لها**

**الجزء الثاني**

النشأة الجديدة: ظهرت الديمقراطية الحديثة مع نشوء المجتمع البرجوازي[[1]](#footnote-1)\* الحديث، الذي بدأ بالتكون بعد الثورتين الهولندية والإنكليزية في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد ظهرت خلال هذه الفترة الطبقة البرجوازية الحديثة التي قادت الثورة الصناعية العظمى بعد منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، والتي كان من أهم نتائجها ظهـور الإنتاج الآلي الحديث ونشـوء طبقة (البرجوازية)([[2]](#footnote-2)). فضلا ًعن ظهـور الآراء التي طالبت بتقييد سلطة الملوك وسن الدساتير التي حددت بعض من سلطاتهم([[3]](#footnote-3)).

بدأت الأفكار الديمقراطية الحديثة تنتشر على أثر كتابات الفيلسوف الإنكليزيJoun Louk (1632ـ 1704) خاصة تلك التي تضمنها البحث الثاني في كتابه المعنون (حول الحكومة المدنية) عام 1690، فقد أكد على مبدأ الفصل بين السلطات وأنتقد السلطة الأبوية وكذلك السيادة المطلقة التي كان يدعو لها بعض الكتاب في كتاباته([[4]](#footnote-4))، فلوك يقول: ((السلطةالتنفيذية والتشريعية يجب ان لا يجتمعا في نفس الأيدي)). ويعتبر لوك السلطة التشريعية هي السلطة العليا التي لا تحدها سلطة غير سلطة الحرية([[5]](#footnote-5)).

والأساس الذي استندت إليه أوربا الحديثة في أخذها بمبدأ سيادة الشعب هو نظرية العقد الاجتماعي التي صاغها كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو([[6]](#footnote-6)). وجوهر هذه النظرية: أن الناس في أول أمرهم كانوا يعيشون حياتهم الفطرية البدائية حياة غير منظمة، تخلو من التشريع الذي يحكمهم، وليس هناك دولة أو مؤسسة تنظم معاملاتهم وأمور حياتهم، ثم نتيجة تطور الحياة احتاج الناس إلى دولة وتشريع حاكم، لأجل ذلك عقدوا فيما بينهم عقداً تنازلوا بمقتضاه عن جميع حقوقهم أو بعضها للمجموع، من أجل إقامة السلطة التي تحكمهم وتنظم شؤون حياتهم وتحفظ حقوقهم وحرياتهم. والسلطة حسب هذا التصور قامت بناء على الإرادة الشعبية، فالشعب هو صاحب السيادة والسلطة([[7]](#footnote-7)).

ويعد Montsikyo(1689ـ 1755) المنظر الرئيس لمبدأ الفصل بين السلطات، معمماً خبرة تطبيق الدستور الإنكليزي على الواقع الجديد. وعند تحليله لطبيعة الحكومات أشار إلى وجود ثلاث أشكال منها:

أ- الجمهورية، وهي (الحكومة التي يتولى فيها الشعب بكامله) أو بجزء منه (السلطة العليا) ويشير إلى وجود نوعان من الحكومة الجمهورية (الديمقراطية والأرستقراطية). فالديمقراطية التي يتولى الشعب فيها كل السلطات، أما (الجمهورية الأرستقراطية) وهي السلطة التي يكون الشعب فيها جزء من السلطة.

ب- الحكومة الملكية، وهي السلطة التي يتولى فيها الفرد (الملك) السلطة، ولكنها سلطة ليست استبدادية، لأن الملك يحكم وفق القوانين ومبدأ الفصل بين السلطات.

ت- السلطة الاستبدادية، وهي السلطة التي يتولى السلطة فيها فرد واحد غير مقيد بدستور، وهذا النوع هو النوع الوحيد من الحكومات الذي يرفضه (Montiskyo)([[8]](#footnote-8)).

وتعد مساهمة Roso ذات قيمة كبيرة في تطوير الفكر الديمقراطي، حيث قسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع (الملكية، والأرستقراطية الوراثية أو الانتخابية، والديمقراطية) وقد رفض الشكلين (الملكي) و (الأرستقراطي الوراثي)، ورأى أن الشكل الأفضل هو الحكم الديمقراطي، إلا إن هناك صعوبة في عملية تحقيقه، لأنه يتطلب تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية، على اعتبار أن السيادة لا تتجزأ، وهذا غير ممكن عملياً لأنه لا يجوز أن يتولى تنفيذ القوانين من يشرعها، اذ يؤدي إلى تداخل المصالح الخاصة مع المصالح العامة، لذلك يعطي Roso أهمية لوعي الشعب الذي يطبق الديمقراطية ([[9]](#footnote-9)).

وبعد نضال وكفاح استمر فترة طويلة من الزمان استقرت الديمقراطية في أوربا على صورتها الحالية، على اختلاف بينها في الجزئيات لا يؤثر في صورتها العامة ومبادئها الرئيسية.

1. \*) البورجوازية هي الطبقة المسيطرة والحاكمة في المجتمع الرأسمالي، وهي طبقة غير منتجة لكن تعيش من فائض قيمة عمل العمال، حيث أن البرجوازيين هم الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج، ظهرت في القرنين 15 و16، تمتلك رؤوس الأموال والحرف، كما تمتلك كذلك القدرة على الإنتاج والسيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة للمحافظة على امتيازاتها ومكانتها بحسب نظرية [كارل ماركس](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%B3). ويقسمهم لينين إلى فئات، حيث يشمل وصف البرجوازيين بالعديد من الفئات تنتهي بالبورجوازي الصغير وهم المقاولون الصغار وأصحاب الورش. والجدير بالذكر هنا أن الطبقة البورجوازية هي التي قامت بالثورة الفرنسية بتحالف مع طبقة العمال والفلاحين، وبعد ذلك انقلبت على مبادئ الجمهورية الأولى بدعم الجيش بقيادة نابوليون بونابارت، وبالتالي سيطرت البورجوازية على إدارة الثورة الفرنسية، بعدما استطاعت الإطاحة بطبقة النبلاء ورجال الدين. [↑](#footnote-ref-1)
2. ) كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسة تحليلية )، ط1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1987 ، ص ص23ـ27 . [↑](#footnote-ref-2)
3. ) ارتور روزنبرج ، المصدر سابق ، ص57. [↑](#footnote-ref-3)
4. ) الابراهيمي، حيدر، التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في أوربا، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد 4/ المجلد 1، ص355. [↑](#footnote-ref-4)
5. ) المصدر السابق، ص355. [↑](#footnote-ref-5)
6. ) هناك اختلاف في وجهات النظر بين الشخصيات الثلاثة، لكنها لا تمس جوهر النظرية. [↑](#footnote-ref-6)
7. . الاتجاهات الفكرية المعاصرة ص 120، حقيقة الديمقراطية محمد شاكر الشريف ص 23. [↑](#footnote-ref-7)
8. ) الابراهيمي، مصدر سابق ص 355. [↑](#footnote-ref-8)
9. ) دالتون، رسل جيه ـ دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، ترجمة د. احمد يعقوب المجدوبة، عمان ، دار البشير ، 1966 ، ص30. [↑](#footnote-ref-9)